

إدارة الأزمات في الفكر الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة

إعداد

د. عصام محمد عبد الشافي

مقدمة:

تمثل الأزمة في جانب منها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسة للنظام، وتشكل تهديداً صريحاً وواضحاً لبقاء المنظمة أو النظام نفسه، وتختلف الأزمة وفقاً لزاوية النظر إليها، فمن المنظور السياسي تمثل حالة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله، ومن المنظور الإداري، تمثل خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام، كما يهدد الركائز الرئيسة التي يقوم عليها النظام، ومن المنظور الاجتماعي، هي توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن وتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة، ومن المنظور الاقتصادي هي موقف عارض يؤثر على تحديد الأهداف القومية للدولة، وينشأ إما عن وضع عالمي أو داخلي، ويحتاج إلي بذل كافة الجهود للتغلب عليه.

ومن هنا يمكن القول أن الأزمة في جوهرها العام هي موقف ينتج عن تغييرات بينية ويخرج عن إطار العمل المعتاد وتتضمن قدراً من الخطورة والتهديد والمفاجأة، إن لم يكن في الحدوث فهو في التوقيت ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسرعة ودقة في ردة الفعل.

وتفرض الأزمات العديد من التحديات التي يمكن أن تواجه النظم والمؤسسات، وفي إطار هذه التحديات يتم التمييز بين مجموعتين أساسيتين:

الأولى: التحديات السياسية: حيث تثير الأزمة قضية فاعلية النظام السياسي، وتعد محكاً لاختبار قدرات هذا النظام على التصرف والتكيف في مواجهة الظروف المتغيرة والمفاجئة. وهنا قد تثير الأزمة عدد من التساؤلات: هل ثمة ترتيبات مؤسسية يلزم اتخاذها، وإلى أي مدى قام النظام بتلبية المتطلبات الأساسية من خلال اتخاذ هذه الترتيبات والتي تتراوح من إصدار تشريعات أو قوانين ولوائح، إلى تشكيل اثنين أو مؤسسات أو فرق عمل قد تكون ذات طبيعة مؤقتة أو دائمة؟ وهل احتلت الأزمة أو الكارثة الحجم الواجب من الاهتمام، من النخبة السياسية، والإعلام، وأجهزة ومؤسسات النظام؟ وهل ثمة تحرك على مستوى حجم الحدث؟ وإلى أي حد اتخذت التحضيرات والاستعدادات لمجابهة الحدث وتداعياته؟ وما هو دور النظام في تعبئة الجهود، بمستوياتها المحلية والقومية والدولية، للقيام بدور فاعل في مواجهة الأزمة، ومعالجة آثارها؟

وتزداد حدة هذه التحديات السياسية في حالة اهتزاز شرعية النظام السياسي نتيجة تدنى مستوى إنجازاته، أو التشكك في الأسس السياسية والدستورية التي يستند إليها، أو انحسار دوائر ومستويات المشاركة الشعبية في عمليات السياسة وإدارة الأزمات والمواقف الحرجة، في وقت قد تبرز فيه الجماعات الطوعية كقوى نشطة للتعبئة الناجحة والمشاركة الفعالة.

الثانية: تحديات تنظيمية: وتتمثل في عدم ملائمة الواقع القائم في النظام والمجتمع لمتطلبات إدارة الأزمة، أمام تدني مستوى المؤسسية وتدهور مستويات الكفاءة والأداء في مختلف الأجهزة والمؤسسات القائمة، والذي يقف عقبة أمام السلطات المعنية في إدارة الأزمة بكفاءة وفاعلية.

وأمام طبيعة التحديات التي تفرضها الأزمة وخطورتها، فقد كانت محلاً لاهتمام واسع في إطار الفكر الإسلامي، من حيث بيان طبيعة هذه الأزمة وأسبابها، ومراحلها، وتأثيراتها وخصائصها، وكيفية التعاطي معها وإدارتها بكفاءة وفاعلية.

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة حول إدارة الأزمات في الفكر الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة"، والتي تم تقسيمها إلى عدة محاور وذلك على النحو التالي: